

القتل؛ تفعيل اعتماد المهندسين قبل تعيينهم في الشارع الإسكندرية

انطلقت جمعية الهنودين الكويتية مع وزارة الدولة لشؤون الاسكان على تعزيز التعاون لدعم مؤسسات المجتمع المدني - المهنـي ، والاسفادة من الفرص المتاحة في مختلف الحالات الهندسية التي تقدمها الجمعية وعملاً بعمل المؤسسات

الحكومة جاء ذلك في ختام لقاء عقده وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الخدمات ياسر ابل مع رئيس الجمعية لتهنيد فضيل دويج العقل واعين السر لتهنيد فهد العتيبي وأمين الصندوق المهندس على الفيلكاوي . اعین السر المساعد سالم حمود الهاجري وعضو مجلس الادارة علي عباس محسني . وبمحضور الوكيل المساعد لشؤون التخطيط في المؤسسة العامة لرعاية السكن المهندس ناصر خريطة

وذكر رئيس الجمعية الهندسية فيصل دبوي العتل ان «المهندسين» تمنوا غالباً تجاوباً معالى الوزير لتفعيل اعتماد المهندسين الكوبيين والوافدين قبل تعبيتهم ، مضيئاً انه تم الاتفاق لازام المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الهندسية العالمية والمقاولين المتعاقبين مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية بان يكون كافة المهندسين الوافدين قد تم اعتنائهم من قبل الجمعية .

وأضاف العتل ان الجمعية عرضت لبعضها مشروع «قادة المستقبل» لتشجيع للهندسين الكوبيين للانخراط في القطاع الخاص ، مضيئاً انت ارعاياً ايضاً مجموعه البرامج التدريبية والتأهيلية حيث وعد معالي الوزير بان يتم عقد لقاء مع الوكيل المعنى بشؤون التدريب لتفعيل الشراكة بين الجمعية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية في هذا المجال ، مع التوجيه بالاستفادة من الخبرات التطوعية في الجمعية في الامور ذات العلاقة بالشأن الهندسي والاسكاني .

وينظر ان الوكيل المساعد لشؤون التخطيط في المؤسسة العامة للرعاية السكنية المهندس ناصر خربيط قد شارك في ورشة العمل الاقليمية « كلامة الطاقة وتقنيولوجيا التبريد » و التي نظمتها الجمعية مؤخراً بالتعاون مع الشبكة الاوروبية - الخليجية للطاقة التقليدية ، وعرضت فيها مجموعة من الحلول المتعلقة بتطوير تكنولوجيا التكييف وخاصة تبريد المناطق للحد من الاستهلاك في التيار الكهربائي .

رئيس مكتب التدقيق الوطني المنقولي أشاد بمستواه المتطور

غانبولد: «المحاسبة» يمتلك إمكانات رقابية مميزة

العلومات تتعيناً لاتفاقية التعاون المبرمة ما بين الجهاتين الكويتي والمنغولي عام 2001 لتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين في مختلف المجالات خاصة مجال الرقابة والتربية وتوسيع آفاق و مجالات التعاون والتنسيق بين الجهاتين في المنظمات الرقابية التي يشاركان بها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.

من جهة أخرى قال عضو الهيئة التربوية عبد العزيز الانصاري- مدقق نظم المعلومات بادارة الدعم الفني ان الديوان يتبع بخبرة عريقة في مجال التدقيق المالي وتدقيق تكنولوجيا المعلومات مما يحقق الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على الاستفادة من تلك الخبرة من خلال ورش العمل والبرامج التربوية المتخصصة في هذين المجالين.

قال رئيس إدارة الشؤون الإدارية في مكتب التدقيق الوطني المنغولي تس غانبيوله ان المكتب يسعى لتوثيق علاقته مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت لما يمتلكه من إمكانيات رقابية مميزة و ذات خبرة و كفاءة عالية يسعى المكتب من خلالها لتطوير إمكانيات موقفيه وتطبيقاتها في مجالات التدقيق المختلفة.

جاء ذلك في افتتاح البرنامج التدريسي «التدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق تحول وجها المعلومات» الذي ينطلق ديوان المحاسبة بتوافق مكتب التدقيق الوطني المنغولي خلال الفترة 8-12 اكتوبر 2017.

وأضاف غانبيوله ان مكتب التدقيق المنغولي قام بترشيح مجموعة من مدقيه من مختلف محافظات منغوليا للتدريب على التدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق تحول وجها

وزارة التربية، هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إدارة لقى توقيع التشريع، للإسراع باتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية التي تتم بشأن تشاريع المرجحة في الخطة، والتي تندرج ضمن اختصاصات كل جهة حكومية ومواءمة مجلس الوزراء بتقديم ملخص حول ما ينتهي إليه الأمر - لضمان سير تلك المشاريع وفق الأطر المعتمدة في هذا الشأن، وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

كما طلعت مجلس الوزراء، كذلك على توصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن طلب وزارة المالية الموجهة على قيامها بدراسة مبادرة تشديد إتفاق شراء في الجهات الحكومية التي تخدمها برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي حيث تتصور أهداف الدراسة الرئيسية حول زيادة فاعلية شراء السلع، بما يؤدي إلى الحصول على أفضل نوع ملائم تكلفة، وقرار المجلس التعميم على كافة الجهات الحكومية بضرورة التعاون مع وزارة المالية لتوفير البيانات اللازمة لإنجاز دراسة تشديد إتفاق المشتريات وعلوم الخدمات الحكومية التي تزمع الوزارة إعدادها وتنفيذها في ضوء الاختصاصات المنحولة لها بموجب حص الملاحة رقم (9) من القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المتالicsات العامة والمتخصص ذات الصلة.

على صعيد السياسة الخارجية، أدان المجلس التمجيد الإرهابي الذي وقع في المنامة بملكية البحرين، والذي أسفر عن مقتل وإصابة عدد من رجال الشرطة، مؤكدا موقف دوله الكويت المتضامن مع مملكة البحرين في كل ما من

نَّتِيَّةٌ

الأشغال، فرض

لائزلا قيد الدراسة والباحث مع الجهات ذات العلاقة ، إذ إن مثل هذه
مقترنات تحتاج إلى مسلسلة متكاملة تساهم في تطوير شامل لملف المقليل
جماعي .
وقال الحصان لـ «كونتا» إن مثل هذه المقترنات المطلوبة في بعض الدول ، من
ورها الحد من الإزمات المترورية ، مشدداً على أن تطبيق الرسوم على الطرق
يس إيجازاً أو جلبة للأموال من المواطن أو المقيم ، بل تعدّ أحد الحلول الناجحة
لأزمة المترورية الخانقة التي تحتاج إلى تكاتف الجميع .
وأشار إلى أن موضوع فرض الرسوم على بعض الطرق لا يزال مثاراً للخلاف
مقترنات ، تحتاج إلى دراسة شاملة ، قليل أن يتم اتخاذ أي قرار بشأنها .

جعفر بن مسلم

النواب : الصورة

وطالب المطيري الوزراء بمواجهة الاستجوابات وتلقيح محاورها واقتاصها من حق من نفسه والرحيل عن مناصبهم.

أضاف أن الاستجوابات جزء من الممارسة الديمقرطية ، وأن النائب لا يلام في تحريك المسائل السياسية إذا لم يجد تجاوباً من الوزير، مضيناً أن المساءلة من تفعله من إنجاز أو لوباته ، خصوصاً ذات البعد الشعبي مثل إعادة التصويت على مكافحة العسكريين والقاعد المثير والغاء قواند التائبات.

وأوضح أن واجب النواب أن يتغذوا ويسمعوا مراجعة طرق في الاستجواب قبل الحكم على أدائه الوزير، مؤكداً أن كل الوزراء ليسوا معندين عن المسائل طبقاً لنصوص الدستور، معتبراً أن التدوير أو إعادة التشكيل الوزاري الجديد هروب من المواجهة .

في سياق متصل طالب النائب رئيس العدساني سمو رئيس الوزراء الشيخ حامد المبارك بالابتعاد مما سميه بـ«التحفّلات السياسية»، قائلاً : «اتها لن

آخرى قد تقدم اوراء تخرين خلال الفترة المقللة ، فيما انعلن مجلس الوزراء عن حل المجلس البلدى وتشكيل لجنة لإدارته . كما اتخذ خلال اجتماعه الأسبوعى اقصى برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيف خابر المبارك ، عدا من القرارات الهمة . تتعلق بمشروع انجاز الشاريع الحكومية ، وكذلك ترشيد إنفاق للمشتريات وتطوير الخدمات الحكومية .

في سياق الحديث عن الجداولات العددية الحكومية . فقد تعنى وزير العدل وزیر الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح الغرب ، ما تم تناوله مؤخراً في هذا الشأن ، وقال انه «لا صحة لإشاعة التدوير الوزاري» .

واكذ العرب في تصريح له كوتا ، عقب الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء ، ان «الحكومة مستمرة في اداء عملها وواجباتها الدستورية لما يخدم الوطن والمواطن» .

من جهةه كشف وزير الاوقاف والشئون الاسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبرى ، ان مجلس الوزراء وافق على مشروع مرسوم يحل المجلس البلدى ومشروع مرسوم اخر . وتشكيل لجنة مؤقتة للقيام باختصاصاته .

ولما كان الجبرى انه «فترا انصراع عقد جلسات المجلس البلدى ، بعد اكمال التنصيب القانوني اللازم لعقدتها» ، بعد تقديم بعض اعضاء للمجلس البلدى استقالاتهم . وحرصاً على المصلحة العامة فقد وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم يحل المجلس البلدى .

وأوضح انه «تنطينا للنارة 29 من قانون رقم 33 لسنة 2016 بشان بلدية الكويت . فقد وافق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة مؤقتة للقيام باختصاصات المجلس البلدى ، ممثلة ببعض جهات الدولة ذات الاختصاص وبعض اصحاب الخبرة» .

من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء تكليف الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتربية بالتنسيق مع كل من وزارة الكهرباء والطاقة ، ووزارة المالية

مجلس الاعزاء

آخرى قد تقدم اوراء تخرين خلال الفترة المقللة ، فيما أعلن مجلس الوزراء عن حل المجلس البلدى وتشكيل لجنة لإدارته . كما اتخذ خلال اجتماعه الأسبوعى أمس برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ حابى المبارك ، عددا من القرارات الهمة ، تتعلق بمتريع انجاز المشاريع الحكومية ، وكذلك تشيد بإنفاق للنستراتيات وتطوير الخدمات الحكومية .

في سياق الحديث عن احتمالات التعديل الحكومي . فقد نفى وزير العدل وزیر الدولة للشؤون مجلس الأمة الدكتور فلاح العزب ، عاتم تناوله مؤخراً في هذا الشأن ، وقال إنه «لا صحة لإساغة التدوير الوزاري» . و أكد العزب في تصريح له «كونا» ، عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء ، أن «الحكومة مستقرة في آداء عملها واحفظتها الدستورية لها خدم الوطن

والمواطن»، من جهته كشف وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ووزير الدولة للشئون البلدية محمد الجبوري، ان مجلس الوزراء وافق على مشروع مرسم يعدل بالجلسة البلدي ومشروع مرسم اخر، يتشكيل لجنة مرتدة للقيام باختصاصاته.

ومن بينها:- إنقر هنا لـ [القرار رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن مجلس بلدي](#)، حدد مجلس
النواب القانوني أنه إنقر هنا لـ [القرار رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن مجلس بلدي](#)، بعد تقديم بعض اعضاء المجلس البلدي
استقالاتهم . وحرصا على المصلحة العامة فقد وافق مجلس الوزراء على
مشروع مرسوم بحل المجلس البلدي .
وأهلاً وسهلاً به [بنطلينا للسادة ٢٩ بن قابض](#)، رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن مجلس بلدي

ووجهت انتقادات شديدة من قبل مسؤولين ورؤساء في مجلس الأمة، مثل رئيس مجلس الأمة الكويتي، فقد وافق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة مؤقتة للقيام بخاصة بختصارات المجلس البلدي، ممثلة بعض جهات الدولة ذات الالتفاصلون وبعض أصحاب الخبرة.

من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء تكليف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتعمير بالتنسيق مع كل من وزارة الكهرباء والماء، وزارة المالية.